واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر

د.مهديد فاطمة الزهراء *

د. حاجي فطيمة **

الملخص:

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدته وظهور انعكاساته السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار، فقامت بمجموعة من الإصلاحات منذ التسعينيات، ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **2004/2000** الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو **2009/2005**، وبعده البرنامج الخماسي **2014/2010** من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحدِّ من مشكلة الفقر، ولقد ساهمت هذه البرامج في التقليل من هذه الظاهرة لكن لم تقضى عليها كليا نظرا لوجود مجموعة من التحديات التي ما تزال تواجه مكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر الريفي، الفقر النقدي، الفقر البشري، برامج مكافحة الفقر.

Abstract

Poverty remains one of the biggest challenges facing the world today, Algeria did not pay much attention to the fight against poverty at the beginning of economic reforms , but with the escalation of poverty and the emergence of their negative impact on society , has become a concern to fight poverty is constantly growing , so she set of reforms since 1990, With the advent of the third millennium adopted Algeria program to support the economic recovery 2004/2000 , which was followed by supplementary program to support the growth of 2009/2005 , and after the five-year program 2010/2014 in order to support economic growth and development , thereby reducing the problem of poverty , and have contributed to these programs in reducing this phenomenon but did not eliminate it entirely

* د/ مهديد فاطمة الزهراء، أستاذة محاضرة قسم أ، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

** د/ حاجي فطيمة، أستاذة محاضرة قسم أ، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

مقدمة:

تُعَد قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم؛ لاسيما في ظل تداعيات العولمة من جهة؛ وتغيُّر مفهوم الفقر من جهة ثانية، من انخفاض الدخل والاستهلاك، وضعف الانجاز في مجالات التعليم والصحة، والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية، إلى مفهوم أوسع من ذلك ليشمل عدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف، مما جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفقر من المسؤوليات الأساسية لكل الدول والمؤسسات الخاص منها والعام، الرسمي وغير الرسمي، المحلي والدولي. وذلك من خلال العمل على خلق الظروف المناسبة لتفعيل دور الفقراء في دائرة الإنتاج من أجل تحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية، لا تُعزِّز النمو الاقتصادي فقط بل وتدعم التلاحم الاجتماعي وهو ما يطلق عليه الكثيرون اسم تمكين الفقراء.

وبالنسبة للجزائر فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير عند مرحلة التحول، احيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 29% سنة 2000، بعدما قدرت سنة 1988 بـ 6.2 %. ووصلت نسبة الفقر إلى 12.1 % سنة 2000 مقابل 8.1 % سنة 1988.

ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2000 الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، وبعده البرنامج الخماسي 2014/2010 من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحدِّ من مشكلة الفقر. مما فتح المجال للتساؤل عن واقع الفقر في الجزائر في ظل هذه البرامج التنموية، وما مدى فعالية السياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة، بالاعتماد على بناء نموذج قياسي للتنبؤ بهذه الظاهرة، من اجل تحديد أهم العوامل التي تؤثّر على الفقر، والتدخل لتخفيف حدته. لهذا الغرض نتناول النقاط التالية:

أولا: تشخيص الفقر في الجزائر.

ثانيا: برامج مكافحة الفقر الريفي في الجزائر

ثالثا: تطور الفقر في الريف الجزائري.

ثالثا: تحديات ومتطلبات جهود مكافحة الفقر في الجزائر.

أولا: تشخيص الفقر في الجزائر:

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافا وتباينا كبيرين بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية، عن تلك المتداولة لدى الهيئات **الوطنية فيما بينها، نتيجة** لاختلاف الأسس والقواعد والمناهج المنتهجة لقياس الظاهرة، أو حتى الاختلاف في الأهداف المرجوة من هذه القياسات.

1. تعريف الفقر في الجزائر:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا" [1].

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا*، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

إلا أن التعريف الشامل للفقر يعتمد على تعريف البنك الدولي وعلى تعريف **PNUD الذي** يعتمد على الفقر النقدي(الإيرادات، الدخل)، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد، لكن **PNUD** لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار..الخ) [2].

2 .أسباب الفقر في الجزائر:

من بين أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي كالآتي:

- **حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9 %، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70 %، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي بـ 14.52 %، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى 10.76 %، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تقسم نسبة 41 % من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة [3].

– التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من 17%.

- **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500.000 عامل سنة 1995 ، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر .[4]

– الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات: عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر1988، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

– الفساد والبيروقراطية: تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 (CPI) الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنًا نسبيًا بإحرازها 2.9 على 10 بالمقارنة مع 2.8 والمركز 111 سنة 2009، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادًا في العالم [5].

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام [6].

3. خصائص الفقر في الجزائر:

لتحديد الأرقام حول خصائص الفقر في الجزائر اعتمدنا على دراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، الذي قام بإعداد دراسة لتقييم المستوى المعيشي والفقر سنة 2005، بالإضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لسنة 2005.

حدد التقرير عددا من الاتجاهات والخصائص الأخرى المتعلقة بالتغييرات في نطاق وتوزيع الفقر في الجزائر سنة 2005، لخصتها كالآتي [7]:

أ– ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد 22.7% في المدن مقابل 22.3% في المناطق الريفية، أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة 9.4% مقابل 9.2% في المنطقة الحضرية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

ب– يركز مفهوم النمو الموالي للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء من فرص مواتية للمساهمة، والمشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو [8].

في الجزائر لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات والتسعينيات فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، وابتداءً من الألفية الثالثة وحسب دليل جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني والذي انتقل من 35.7% سنة 1995 إلى 31.8% سنة 2005، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء وبدوره هذا يؤدى إلى تخفيض نسبة الفقر.

ج – فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر بـ117900 دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين بـ 443272.73 دج، ويرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قدر بـ 268059.74 دج في المناطق الحضرية مقابل 213561.22 دج في الريف.

د– تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل 41.8% تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6%، ثم تأتي نفقات النقل والاتصال بنسبة 16.45%، بعدها

نفقات الصحة بنسبة 15.9%، بينما تشمل النفقات الغذائية والتي تمثل 58.22% من الميزانية الكلية، فشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 25.46%، الحليب ومشتقاته نسبة 13.68%، الخضر الجافة 13.60%، اللحوم بنسبة 10.12%، بينما تمثل الفواكه 6.44% والخضر الطازجة نسبة 5.1%.

هـ – وفيما يخص العلاقة الترابطية بين الفقر والبطالة والتوظيف نجد أن مشكلة الفقر لا تتوقف عند العاطلين عن العمل، بل تعدت إلى أولئك العاملين بأجر في القطاع العام المنظم، بالإضافة إلى جزء من العاملين في القطاع غير المنظم، والحرفيين، والعمال الموسميين.

كما يعتبر التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر في الجزائر حيث يرتبط معدل الفقر عكسيا بمستويات التعليم، بحيث يؤدي أي تحسين طفيف في المستوى التعليمي إلى تراجع أعداد الفقراء، وقد وجد التقرير أن الأسر الفقيرة تتميز بالمستويات التعليمية الأولى والثانية " بدون تعليم" وتعليم قرآني، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات الأخرى، وخاصة بالمستوى السادس " دراسات عليا".

و – ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد لا تعاني عمليا من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة ، فتصل إلى حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص، كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر يتكون عدد أفرادها من 7.64 شخص في المتوسط [9].

ز– ومن حيث الخدمات الأخرى مثل صنف السكنات، وجد التحقيق أنه من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوتا تقليدية، ومن حيث مصدر التزود بالماء نجد أن الأسر الغنية تتزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة فتتزود من آبار غير محمية من منابع المياه والأنهار [10].

ي– في حين بدت أوجه التباين الإقليمية واضحة على خريطة الفقر في الجزائر، حيث ظهرت بعض أوجه التباين في مستويات الفقر داخل المناطق، فوصلت نسبة الفقر إلى أعلى مستوى لها في بلديات الهضاب الوسطى بـ 32.7% ، وفي الجنوب الشرقي بنسبة 13.7% [11].

ثانيا: برامج مكافحة الفقر في الريف الجزائري

إلى غاية بداية التسعينات كان تدخل الدولة لصالح الفئات الفقيرة يتمثل في آليات دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية (الماء، النقل، السكن،..الخ)، وقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار بوضع آليات جديدة، تتمثل في منح التعويضات للدعم المباشر، تعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وتتمثل أهمها في التالي:

1. الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي:

أُنشئ هذا الصندوق سنة 1993 وهو يشكل ميكانيزما هاما في محاربة الفقر والإقصاء، وهذا بتدخله المتعدد القطاعات، والذي يمكن من إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي، والاقتصادي عن طريق:

- تنمية المناطق الريفية المعزولة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة، وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير).
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، النساء المنعزلات، الأطفال في وضعية صعبة، الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة، الأشخاص بدون مأوى.
- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جمعوية.
- الربط بشبكات المياه الصالحة لشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة.

2. المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة:

ركزت الدولة جهودها لتنمية المناطق الريفية وذلك راجع إلى:

-تركز أكثر من 34.7% من الفقراء في الريف الجزائري للفترة 2000-2006 [12]، حيث تعرف المناطق الريفية أشكالا للفقر أكثر حدة.

- شكل سكان الريف 59 % من سكان الجزائر سنة 2012 بمجموع 21.83 مليون نسمة [13] ، مقارنة بـ 12.2 مليون نسمة عام 1998.

-تتميز دخول الأسر الريفية بأنها منخفضة مقارنة بالمدن، حيث قدر مستوى الدخل في المناطق الريفية بـ 213561.22 دج مقابل 268059.74 دج في المناطق الحضرية [14]، وذلك راجع لأن الفلاحة تعتبر المصدر الأساسي لها [15]، بينما تساهم في الصناعة بنسبة 8.8% و12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه لقد شكل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية آلية هامة للقضاء على الفقر، حيث يهدف المخطط إلى تحقيق الآتي [16]:

- مواصلة تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية، وتحفيز المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب على التنمية، وذلك قصد تقليص تدفقات الهجرة وقلب اتجاهها.
- دعم الأنشطة المولدة للدخل ولمناصب الشغل المساعدة على تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تدعيم حصول سكان الريف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز ، السكن الريفي).
- دعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من الاستفادة في أقصر الآجال من عمله، تعود عوائد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على الشرائح المحرومة، كما تم سنة 2004 إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة للفترة (2005-2015)، وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية على" مبدأ تساوي الفرص والقضاء على التهميش"، من خلال المساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت، والاختلالات من خلال ترقية الفلاحة، وجعلها قائمة على المؤسسة، ومسؤولة بيئيا، ناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية (حوالي 400000 مستثمرة)، تتوفر على أكثر من 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد.

عموما نجد أن الإستراتيجية الجديدة 2005-2015 تهدف إلى تحقيق ما يلي [17]:

✓ تحسين معيشة سكان الأرياف، خلق مداخيل متنوعة لسكان الأرياف من خلال ممارسة نشاطات أخرى غير الفلاحة مثل (الصناعة، السياحة، الخدمات).

✓ تهيئة وتطوير الأقاليم الريفية وحماية البيئة، كما تستدعي هذه الإستراتيجية مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات، والتنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، المصالح، الإدارات، مؤسسات التكوين..إلخ).

✓ مساعدة الفلاحين الفقراء من خلال تقديم مساعدات تقنية، مع المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي انضمت إليها الجزائر.

الشكل 1: هيكل سياسة التجديد الريفي والأهداف La PRR

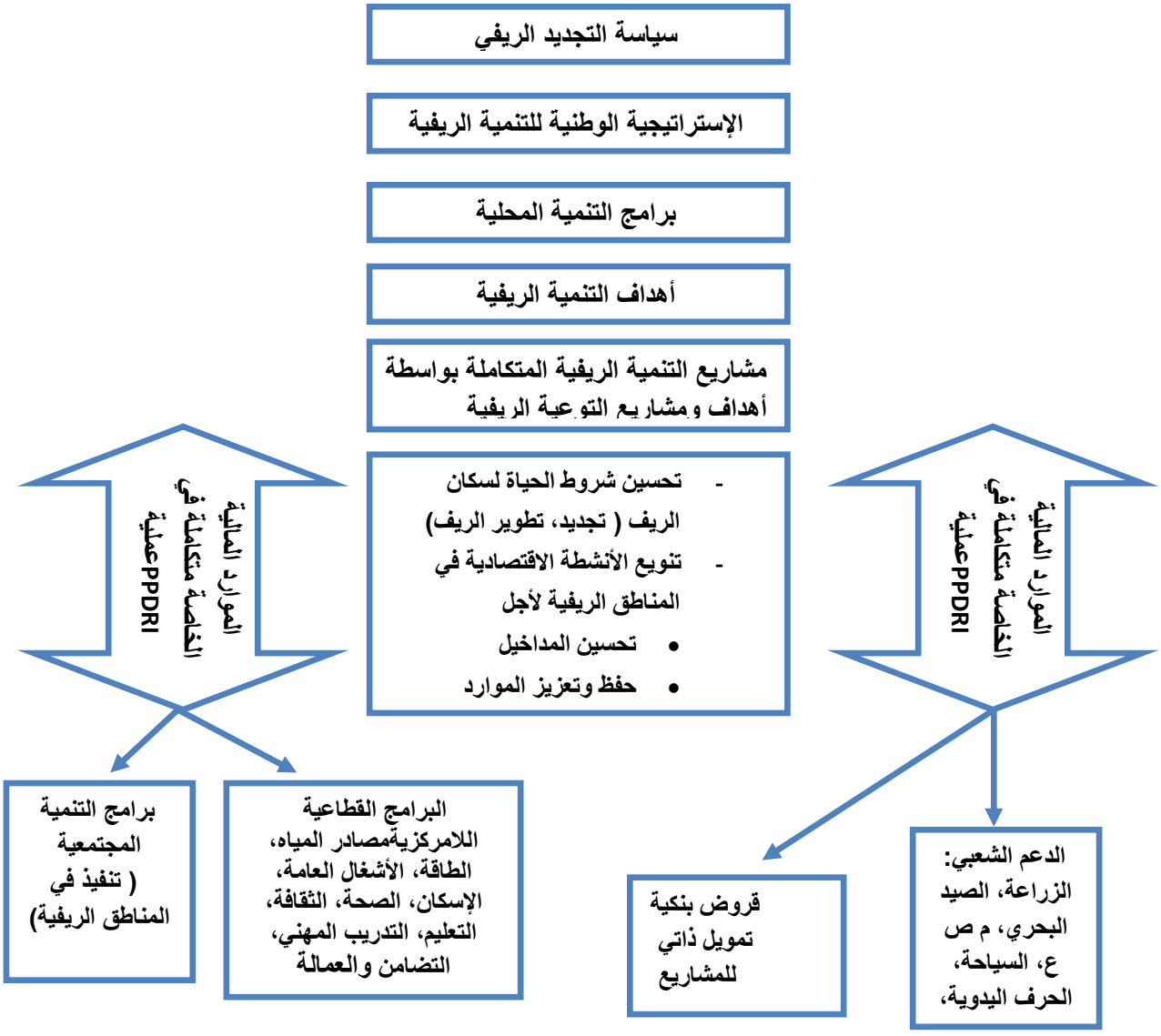

Source: Berkane Youcef, Moussaoui Abdenour: « La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation », Revue des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, Université de Msila, N°8, 2012, P10.

أ- أدوات الإستراتيجية الجديدة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

نجد أن المشاريع الجوارية للتنمية ساهمت هي الأخرى في تنمية المناطق الريفية من خلال مجموعة من المبادئ أهمها [18]:

- معالجة الإشكالية المحلية (مكافحة التصحر، حماية الموارد الطبيعية والحيوانية والنباتية. والمناظر الطبيعية، ترقية التراث، الحفاظ على العادات والتقاليد، والتنظيم الاجتماعي، الهندسة المعمارية).
- تطبيق المشاريع الجوارية على أساس مساهمة مشتركة، حيث أنه في نهاية 2005 تم تمويل 1146 مشروع جواري للتنمية الريفية، وقد تم الشروع فعليا في 600 مشروع منهم وذلك لفائدة 67568 أسرة معنية، إضافة إلى أنه سيتم برمجة 9200 مشروع جواري آخر، والذي سيمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ما يقارب 6 ملايين شخص.

وبالتركيز على الأسس الثلاثة المتمثلة في التجديد الفلاحي والريفي، وبرنامج تعزيز الإمكانيات البشرية والمساعدة التقنية، فإن السياسة الحالية المتمثلة في التجديد الفلاحي، والريفي قد استفادت من إطار تحفيزي مدعم بميزانية تبلغ 1000 مليار دج، تمتد على خمس سنوات (2009-2014)، وقد تم تخصيص هذا الغلاف المالي إلى تحديث الإدارة، دعم الإنتاج، دعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك مثل الخبز والحليب[19].

كما باشرت الحكومة بإجراء تراتيب جديدة خاصة بقطاع الفلاحة تمثلت فيما يلي[20]:

- استحداث قرض بدون فوائد" الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.
- دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20%.
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء، بنسبة من 25% إلى 45% فضلا عن القروض الإيجارية.
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب، التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة CCLS، مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (4500 دج للقنطار من القمح الصلب، و**3500** دج للقنطار من القمح اللين، 2500 دج للقنطار من الشعير)، رفع أسعار البقول التي تدفع ثمنها هذه التعاونيات (العدس**2600** دج، الحمص 3000 دج للقنطار).
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الايجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر، من الرسم على القيمة المضافة.

ب- البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014:

خصص لهذا البرنامج مبلغ 55.9 مليار دج وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية المحلية، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة 2000 ويهدف هذا البرنامج إلى:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج الحبوب والحليب.
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.

وزعت موارد هذا البرنامج على **3** صناديق فلاحية هي:

- ✓ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 53.4 مليار دج.
- ✓ الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية 0.2 مليار دج.
- ✓ صندوق ضمان المخاطر الفلاحية 2.28 مليار دج.

كما نجد أن هناك برنامجا ثانيا (2005-2009) مكملا للبرنامج الوطني للتنمية المحلية، حيث تم تخصيص قيمة 300 مليار دج لدعم برنامج التجديد الريفي للفترة 2007-2013، والذي يهدف إلى [21]:

- تحسين قدرات الوصول إلى الخدمات في المناطق الريفية.
- تطوير المستثمرات الفلاحية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي، مع العمل على حماية السهوب وتنميتها.
- محاربة التصحر، وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها [22].
- جعل الريف منطقة جذابة تندمج اندماجا كاملا في السياسات الاقتصادية الإقليمية والوطنية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1: التأثيرات المرتقبة لمشروع التوعية الريفية المتكاملة PPDRI

البيان	البلديات	الأسر	عدد السكان	المساحة المعالجة	العمل
تطوير الريف	727	258915	1559807	-	
توزيع الأنشطة الاقتصادية	656	300199	18187.57	-	1210000
حفظ وتعزيز الموارد الطبيعية	835	423973	24880441	8192600	
حماية وتعزيز التراث الريفي	312	131333	821054	-	
المجموع	-	1114420	6687359	8192600	1210000

Source: Yousef Berkane, Abdenour Moussaoui, Op.Cit, P10.

سيستفيد من مشروع التوعية الريفية المتكامل PPDRI أكثر من 1114420 أسرة، وسيعالج 8192600 هكتار من الأراضي، كما سيوفر1210000 منصب عمل، وتتوقع مديرية المياه والغابات أن يوفر أكثر من 12148 مشروع بحلول عام 2014، مما سيعود بالنفع على 6687359 ساكن في المناطق الريفية، ولمعالجة الهجرة الريفية قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات لتشجيع وتسيير الاستثمار في هذه المناطق من خلال: إنشاء 500000 مسكن وخلق 1.2 مليون منصب عمل، والتي ستساعد على استقرار حوالي 2.5 مليون شخص إلى غاية نهاية 2009، كما قدمت أكثر من 2036 مشروعا، ونفذ فقط 1336 مشروع بنسبة 68%[23] .

ثالثا: تطور الفقر الريفي في الجزائر

تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التى تم ذكرها لمعالجة هذه الأزمة المتعددة الجوانب ، من بينها برنامج إعادة الهيكلة بدعم من صندوق النقد الدولي، غير أن هذا البرنامج ترك آثارا على القطاع الاقتصادي والاجتماعي، تبدو غير[24] مرضية في المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج.

حيث أنه في ظل الوضع المتأزم الذى عرفته الجزائر في بداية التسعينيات، ومع الارتفاع الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار " بأكثر من 50 ٪، في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة، هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية[25].

نتيجة هذه الظروف وصل معدل الفقر في هذه المرحلة إلى أكثر من 28% سنة1997 **[26]**، ووصل المعدل إلى 20 % سنة 1998 **[27]** . والجدول التالي يوضح نسبة الفقر في منتصف الثمانينيات ونهاية التسعينيات.

الجدول 2: تقديرات نسبة الفقر في الجزائر في كل من الريف والحضر خلال سنوات:" 1988، 1995، 2000".

البيان	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
عتبة الفقر"دج" بالنسبة للفرد	2.771	2.809	2.791	14.706	14.946	14.827	19.794	19.692	19.751
معدل الفقر SPG	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
SAمعدل الفقر	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
PGتوزيع الفقر	28,2	71,8	100	31,3	68,7	100	49,5	50,5	100
SAفجوة الفقر	0.2	0.6	0.4	0.4	1	0.7	0.44	0.54	0.5
SPGفجوة الفقر	0.3	1.1	0.7	1	2.5	1.7	2.16	2.85	2.5
SAشدة الفقر	0.1	0.3	0.2	0.1	0.4	0.3	0.12	0.14	0.13
SPGشدة الفقر	0.1	0.5	0.3	0.4	1	0.7	0.69	0.86	0.76
أعداد الفقراء SPG(10^3)×	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source: Bachir Boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, Op.Cit.

باستخدام خط الفقر الغذائي "SA " نجد أن معدل الفقر المدقع بلغ عام 1988 نسبة 3.6% ، وباستخدام خط الفقر الأدني خط الفقر العام "SPG" يتضح لنا أن نسبة الفقر بلغت سنة 1988 حوالي 8.1 % بمجموع 1885000 فقير، وترجع هذه النسب إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وانخفاض في الدخل الوطني والدخل الفردي وازدياد معدل البطالة.

لكن هذه النسب ارتفعت بشكل كبير سنة 1995 لتصل إلى 5.7 % بالنسبة للفقر المدقع، وإلى14.1% بالنسبة إلى خط الفقر العام بمجموع 3986000 فقير، وذلك راجع لأن سنة 1995 هي سنة بداية تطبيق

سياسات التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، التي أدت إلى تسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على بعض المنتجات الاستهلاكية وتجميد الأجور، وضبط الدولة النفقات الخاصة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية ...الخ.

وفي سنة 2000 انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل النسبة إلى 3.1 % ، ووصلت نسبة خط الفقر العام 12.1% بمجموع 3719000 فقير، وذلك راجع لتحسن المؤشرات الاقتصادية للجزائر من نمو الناتج الوطني، والذي انعكس على الدخل الفردي، بالإضافة إلى إتباع الحكومة العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لخفض معدلات الفقر.

كما ارتفع في الريف خلال نفس الفترة بـ 35%، وذلك راجع للهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الظروف الأمنية خلال هذه الفترة، وقد ترتب عن هذا فقدان للعديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن[28].

أما بالنسبة لفجوة الفقر وباستخدام خط الفقر الغذائي نجد أن فجوة الفقر اتسعت من 0.4 إلى 0.7 مابين عامي 1995 و 1988 لتنخفض من جديد إلى 0.5 عام 2000، وباستخدام خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا من 0.7 إلى 1.7 وإلى 2.5 مابين 1988-2000.

وبالنسبة لشدة الفقر فإنه عند استخدام خط الفقر الغذائي نجد أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا خلال الفترة 1995 إلى 1988 من 0.2 إلى 0.1 على التوالي، لتنخفض من جديد إلى 0.13 سنة 2000 وباستخدام خط الفقر العام فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال سنوات 1988 و1995 و2000 بـ 0.76- 0.3 -0.7 على التوالي، مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة خلال هذه الفترة.

1. تطور الفقر الريفي بعد 2000:

ا- تطور الفقر النقدي:

إن تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى اتجاه معدلات الفقر في الجزائر إلى الانخفاض، والشكل التالي يوضح نسب الفقر في الجزائر.

الشكل2: **تطور معدلات الفقر الريفي في الجزائر للفترة 2001-2005**

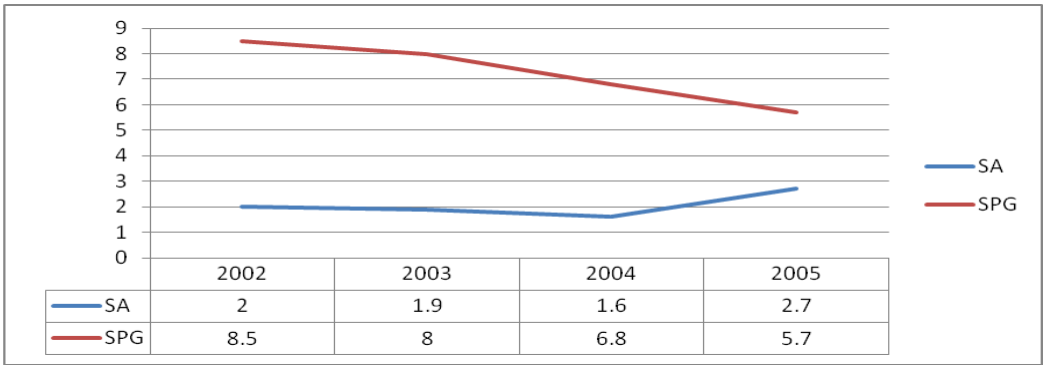

	2002	2003	2004	2005
SA	2	1.9	1.6	2.7
SPG	8.5	8	6.8	5.7

Source: CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.

عرف معدل الفقر باستخدام خط الفقر العام **SPG** انخفاضا خلال من 8.5 % سنة **2002** إلى 5.7% سنة 2005، وباستخدام خط الفقر الغذائي **SA** نجد أن خط الفقر المدقع انخفض من 2.0 % سنة 2002 إلى 2.7 % عام 2005 وذلك راجع إلى:

- استمرار ارتفاع أسعار البترول، وإلى جهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للفترة (2001-2005)، والتي كانت تهدف لمساعدة الفقراء، من خلال القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة.

- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 والذي وجه نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، حيث خصص حوالي 38.8% من مبلغ هذا البرنامج لدعم التنمية. وهذا بدوره ساهم في تخفيض معدلات الفقر.

ب- تطور الفقر البشري في الجزائر (TPH):

لا يشمل مفهوم الفقر في العالم فقط على مستوى دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية [29]، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة 96 من بين 187 دولة، بمعدل تنمية بشرية 0.554[30]، بعدما كانت تحتل المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.70[31]، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا أن الجزائر احتلت المرتبة 51 حسب مؤشر الفقر البشري سنة 2008، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة **45** و**11** على الترتيب" [32]، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 3: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995-2005

السنوات	1995	1999	1998	2000	2004
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25.23	23.35		22.98	18.50
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	12.13	8.26	8.58	7.84	6.39
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة **15** سنة فما فوق	-	33.40	-	32.80	20.00
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	2.00	14.50	16.93	1.10	5.50
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من **5** سنوات	13.00	-		6.00	3.50

المصدر: تقارير مختلفة من CNES(1995-1999-2000-2004-2005).

انخفض مؤشر الفقر البشري من 25.23% سنة 1995 إلى 16.60% سنة 2005 ، ذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

1. انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من 12.13% سنة 1995 إلى 6.39% سنة 2005، وهذا التحسن يرجع إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج

الوقاية لمكافحة الأمراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الأطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة.

2. انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 33.40% سنة 1999 إلى 23.70% سنة 2005، وهذا يرجع إلى نشاط برامج محو الأمية.
3. انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب من 22.00% سنة 1995 إلى 5.00% سنة 2005، وذلك راجع لتحسن ظروف السكن حيث أن أكثر من 78.2% من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب[33]، كما أن 71.2% من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة التطهير.

2.تطور الفقر الريفي بعد 2005

إن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الريف الجزائري، سنة 2001 وتأكد خلال سنة 2011، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل3: **معدلات الفقر الريفي في الجزائر للفترة 2005-2012**

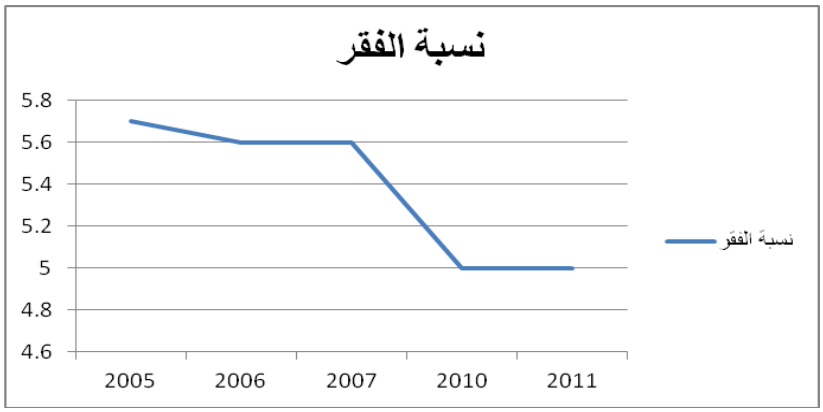

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2008 .

- البيانات من 2010-2011 تم أخذها من الاجتماعات التقييمية لرئيس الجمهورية مع وزير التضامن.

كما أن معدلات الفقر البشري في الجزائر هي الأخرى عرفت انخفاضا من 16.60% سنة 2005 إلى 13.69 %سنة 2011، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 4: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
لوفاة قبل سن الأربعين \النسبة المئوية لاحتمال	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.10
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	23.70	27.2	26.16	24.60	22.00	21	19.5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1

المصدر: - تقرير CNES، 2008.

-نتائج 2011.2010.2009 تم حسابها من طرف الباحث بناء على معطيات البنك الدولي لسنوات 2011.2010.2009.

ثالثا: تحديات ومتطلبات نجاح جهود مكافحة الفقر في الجزائر :

أ–عدم وضوح معالم وأسس الرؤية عند صناع القرار في الجزائر:

إن عالم الإنسان هو عالم الصيرورة بقدر ما هو عالم الإمكان المفتوح على المفاجئ واللامتوقع، ولأن الرؤية هي صنع الإمكان فهي سيف ذو حدين به نولد الجهل والفقر، أو بالعكس ننتج الثروة ونصنع القوة، وهذا كله يتوقف على طريقتنا في بناء رؤيتنا والتعامل مع الوقائع والأحداث [34]، وهذا ما افتقده صانع القرار السياسي في الجزائر بداية من مرحلة السبعينيات التي لم تستحدث لنفسها رؤية واضحة المعالم، وكانت النقيض لما قبلها ولم تدرك الوقائع التي تكون نتيجة لما سبق وسببا لما سيأتي، لقد حاولت هذه المرحلة استحداث لنفسها أسسا للقضاء على ظاهرة الفقر، من غير الاكتراث بما سبقها من محاولات سابقة ضمن سيرورة واحدة، فاعتمدت على المواثيق الوطنية والمخططات الثقيلة، أما في مرحلة الثمانينيات حاولت بناء رؤية جديدة تكون بديلا لما سبقها، دون الاعتماد على الأسس الفكرية التي أعدت منتصف السبعينيات، فكانت هذه الرؤية محاولة للتغيير افتقرت إلى البعد المستقبلي وأثبتت محدوديتها(إعادة الهيكلة، الانفتاح الاقتصادي)، وفي التسعينيات حاول صانع القرار السياسي بناء رؤية وانتهج سياسة تقوم على تحقيق الأهداف المحددة في الزمن والمكان أي أولوية النتائج الفورية، حقق هذا الأسلوب بعض النتائج في محاولة للقضاء على ظاهرة الفقر، إلا أنه لا يمكن تسميتها بالنتائج الإستراتيجية، وبما أن الرؤية هي صناعة الإمكان فإنه لا رؤية من غير إبداع، وبهذا المعنى فالرؤية هي أساس الذات وصناعة الحياة عبر خلق الوقائع، وإنتاج الحقائق في المجال الاقتصادي، والعمل على تفكيك آليات عجزنا وخلق موارد وفرص واختراع وسائل تسهم في تغيير الواقع والقضاء على الفقر، ومثال دولة كانت على الهامش من حيث علاقتها بالثروة والتنمية لكن هذا الهامش ليس قدرا لا خلاص منه، للمسألة وجه آخر مفادها أن الهامش طاقة معطلة لم تستخدم أو ثروة ضائعة لم تستغل[35]، مما يعني أنه بإمكان الجزائر الخروج من الهامشية والقصور إذا أحسن صانع القرار تشغيل عقله، باستخدام الوسائل المتاحة في أيدينا للوصول إلى وسائل ليست في أيدينا [36]، وهذا ما فعلته ماليزيا التي كانت على هامش الهامش فإذا بها تصنع معجزتها، إن الإفادة بهذا النموذج لا على سبيل التقليد بل على سبيل الدرس من أجل بناء رؤية لنتخلص من مشكلة الفقر.

إن المرحلة التي نمر بها تحتاج بناء رؤية تخرج البلاد من دائرة الفقر ونتمكن من خلالها التحرك وفق طموحات، أما إذا خانتنا الرؤية فان كل الموارد والإمكانات تحقق أهدافا ثانوية لا تصنع القوة والقدرة، التي تمكن البلاد من القضاء على هذه الظاهرة، ولكي يملك صانع القرار هذه الرؤية ويتجاوز بها الإمكانيات المتاحة، ينبغي تحديد دقيق لمفهوم الفقر وأي فقر نريد التخلص منه، وعندما نضبط الرؤية نحدد الهدف الرئيسي ثم الفرعي.

ب– الدور المحدود الذي يلعبه المجتمع المدني في القضاء على هذه الظاهرة:

إن محاربة ظاهرة الفقر تؤكد وجود فاعلين آخرين إلى جانب الحكومة سواء فيما يتعلق بمنع أو تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكن الاستفادة من نقاط القوة الموجودة في كل من القطاعين، فالحكومة تقدم خدمات وتشرع قوانين وتوفر فرص متساوية لمواطنيها، ومؤسسات المجتمع المدني تقدم الخدمات للجماعات المختلفة مع

مراعاة البعد الإنساني وتعزيز الانسجام[37]، إلا أن الواقع يؤكد أن المجتمع المدني في الجزائر لم يلعب الدور المنوط به في محاربة ظاهرة الفقر، حيث كان يفتقر للكفاءة والفعالية، فغالبية الخدمات التي يقدمها مازالت متواضعة ذات نفع محدود، تفتقد إلى آليات عمل جديدة تحقق الأهداف للحكومة، ففي ظل الأحادية كان هدفها تعبئة الجماهير لتأييد سياسة الدولة دون العمل على المشاركة في صنع السياسة العامة، وبعد التعددية والانتقال إلى مرحلة جديدة كان من المفروض أن تكون حصيلة المجتمع المدني في الميدان السياسي إقامة الدولة الحديثة، وفي المجال الاقتصادي تحقيق النمو وتحقيق الرفاهية [38] للقضاء على الفقر، فحصل العكس ولم تكن فعالة لتأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، الأمر الذي يقتضى التركيز على هذه المؤسسات بصورة تضمن الوصول إلى أهم هدف وهو القضاء على الفقر، وتكفل للفقراء مستوى من العيش الكريم، وإتاحة الفرص للطاقات البشرية وبناء نظام فعال للتقليل من هذه الظاهرة أولا، ثم القضاء عليها ثانيا، مع بذل الجهود لتطوير علاقة الحكومة مع المجتمع المدني وعلاقة المجتمع المدني مع المواطن.

إن أي مجتمع مدني فعال لابد أن يختصر خطوات إجراءات العمل، وتقليص البيروقراطية إلى أدنى حد ممكن، فضلا عن زيادة فعالية مواقعها مع تهيئة مجموعة من المتطلبات وعناصر أهمها:

- توفير الخبرة know-how من الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع ظاهرة الفقر.
- تمكين المواطنين من الوصول إلى هذه الجمعيات بسهولة ويسر.
- البحث عن شراكات خلاقة لأن العمل مع جهات أخرى، يمكن أن يساعد في التخلص من هذه الظاهرة.
- التدرج في القضاء على ظاهرة الفقر بحيث يمكن أن يبدأ بمشروع صغير حسب الإمكانات المتاحة.

ج- انتشار الفساد:

بذلت الدولة جهودا كبيرة في القضاء على ظاهرة الفساد إلا أنها مازالت منتشرة وتأثر على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فهي تؤثر بالسلب على الفقر والفقراء، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي يقيس مؤشر الفساد في الدول، احتلت الجزائر المرتبة 94 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2013، ونالت الجزائر 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم سنة 2013 مقارنة بـ 34 نقطة في 2012، وبذلك انتقلت من المرتبة 105 إلى 94، كما أنه وللسنة الـ 11 على التوالي تدرج في قائمة الدول الأكثر فسادا، فيما تحتل المرتبة العاشرة من مجموع 18 دولة عربية شملها التقرير، والمرتبة 24 من بين 54 دولة أفريقية[39].

هذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى أين احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب خصوصا حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وتكنولوجيات الاتصال منها الولوج إلى الانترنت.

للقضاء على هذه الظاهرة ينبغي معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدّي إلى تفشّيها داخل المجتمع، وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهرها، ما يعني تبنّي سياسة عامة استباقية وعدم الاكتفاء بسياسة عامة وقائية، تكون علمية وواقعية، فاعلة في جوانبها السّياسية، الإدارية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، يشارك فيها الجميع، بدءًا من السلطات السّياسية التي عليها أن تضمن استقلالية القضاء وتضع الآليات التشريعية اللّازمة مع الحرص على

تنفيذها، إلى المضي في تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، إلى بعث ثقافة معزّزة لقيم النزاهة بين كافة أفراد المجتمع.

د- الدور المحدود للقطاع الخاص في مكافحة هذه الظاهرة:

عرف Holmer المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا التزام على منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمة، وتوفير احتياجاته من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم، وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية " [40]، كما أن هناك تعريفا شائعا يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تعهد من القطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم، مؤكدين على أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تصنع العلاقة بين العامل والمستهلك والمجتمع عموما، وبين القطاع الخاص في موقع تحكمه تبادل المصالح والمنافع.

إن منظمات الأعمال في الجزائر لم ترقى إلى مستوى المسؤولية المرجوة منها، ولم تسهم في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي والحد من ظاهرة الفقر، وذلك لعدم تبنيها مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع، في ظل تبني الكثير من المنظمات في الدول المتقدمة فكرة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها، واعتبارها ضرورة حتمية لا بد منها في عصر تتسارع فيه الخطى.

من هنا نجد أن مكافحة الفقر هو عملية مركبة، يجب أن يتشارك جميع القوى الرسمية وغير رسمية للقضاء عليها، لأن محاربة هذه الظاهرة لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها وإنما مسؤولية المسؤول الرسمي، ورجال المال، والعلماء أي مسؤولية الجميع.

هـ- الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات:

بالرغم من ضخامة وتنوع المنجزات الاقتصادية التي تم انجازها خلال الخمسين سنة الماضية، وبالرغم من أهمية المكتسبات التي تم تحقيقها خلال نفس المدة، إلا أن الاقتصاد الوطني مازال مرتبطا بصفة تكاد تكون شبه كلية على قطاع المحروقات، ولا تزال مختلف نفقات الدولة تعتمد بدرجة أولى على مداخيل البترول، ومعظم صادراتها تتشكل من البترول والغاز، كما نجد أنه إلى غاية يومنا هذا ميزانية الدولة السنوية مرتبطة بشكل وثيق مع ما يعرف بسعر البرميل.

واعتمادها بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فقط، هذا يجعلها ليست في منأى عن مختلف الهزات والأزمات المالية العالمية، في ظل عدم وجود صادرات حقيقية من خارج قطاع المحروقات، وخاصة أن كل المؤشرات والمعطيات تشير بأن الجزائر ستواجه خلال العشرية المقبلة تحديات صعبة، إن هي لم تتمكن من خلق موارد جديدة وإيجاد بدائل للنفط، وسيكون تأثير هذه التحديات واضحا على مختلف القطاعات الحيوية، كالتعليم والبناء والصحة وغيرها، بل سيمتد تأثيرها حتى إلى المساس بحالة الاستقرار الأمني للبلاد.

الخاتمة:

ومن أجل مكافحة الفقر انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، في الأخير يمكن القول أن محاربة ظاهرة الفقر تحتاج إلى عدة فكرية من مفرداتها القدرة على الابتكار، الإبداع، الإنتاج، تغيير القناعات، وتحويل الأفكار إلى أعمال مفيدة.

المراجع:

[1]- Conseil National économique et social, la maitrise de la globalisation: une nécessité pour Algérie, mai 2001, P107. les plus faibles, session plénière,

[*] يقصد بالكم نسبة الاستهلاك إلى الدخل، أما الكيف فنوعية هذا الاستهلاك.

[2]-HENNI Saïda(2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD, P156.

[3] – تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005.

[4] -Abdelmajid Bouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, Algérie, ENAG, P 85.

[5] - World Development Indicators, 2011, CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating , http://search.worldbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption%202011.

[6]- سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، "مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 يناير 2007،" WWW.ULUM.NL بتصرف.

7- المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، مرجع سابق.

[8]– برنامج الأمم المتحدة الائتماني، تقرير التنمية البشرية لعام 2007، منشورات برنامج الأمم المتحدة الائتماني، نيويورك، 2007، ص ص 64-65

[9]-Rapport de synthèse, l'affinement de la carte de la pauvreté , Alger, mars 2006, P6.

[10]- وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقرLSMS2005، مرجع سابق.

[11]– مرجع نفسه.

12- Boulahbel Bachir, Op. Cit , p 6.

[13]– معطيات البنك الدولي، 2013/01/26.

[14]– وزارة التشغيل والتضامن سابقا، مرجع سابق.

[15]- Bessaoud Omar, la stratégie de développement rural en Algérie, options Méditerranéennes séries A Montpellier CIHEAM, N°71, 2006, PP79-80.

[16]- Ministère de l'agriculture et du développement rural et ministère délégué chargé du développement rural, Conception et mise ouvre du projet de proximité de développement rural (PPDR), guide de procédures version du 7/06/03, 2006, P7.

[17]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2005، الجزائر، 2006، ص 34.

[18]- Bessaoud Omar, Op. Cit, PP85-86.

[19]- CNES, Rapport national sur le développement human Alger, 2006, P39.

[20]– وزارة الفلاحة: 50 سنة بعد الاستقلال، القطاع لا يزال يحتفظ بدوره الاستراتيجي، 30 جويلية 2012 على الموقع التالي Xn-mgbaa2be1ibd4afr.xn-lgbbat1ad8/index.php ?option=com-content task=view id=1840 ITemid=1

[21]– التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، 2012/07/01 www.premier-ministre.gov.dz

22– البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 16، مرجع سابق.

[23]– بوفليح نبيل: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2005، ص 106.

[24]- youcef Berkane, Abdenour Moussaoui, Op. Cit, p 14.

[25]- Bulletin du FMI , Septembre 1992 , P16.

*- في سبتمبر 2001 تم حل الشركات الفابضة وعوضت سنة 2002 بشركات مساهمة.

[26]Abdelmajid bouzidi, les années 90 de l'économe Algérienne, Op.Cit, P 85.-26

[27]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لـ PAS، 1998.

[28]-CNES, projet de RNDH, 1998, Op.Cit.

[29]-Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, Population et développement en Algérie, rapport National CIPD, 2003, P10.

[30]-PNUD , Rapport Mondial sur le développement human, 1990-2006..

[31]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007–2008 نيويورك، 2008، ص 228.

[32]– وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر، مرجع سابق.

[33]– تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2007.

[34]– على حرب، **تواطؤ الأضداد: الآلهة الجدد وخراب العالم**، (منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008)، ص 158.

[35]– مرجع نفسه، ص 159

[36]– مالك بن نبي، **مشكلات الحضارات**، (مجالس دمشق، دار الفكر، دمشق، 2005)، ص 50.

[37]– محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005، ص 375

[38]– احمد واعظي، ترجمة حيدر حب الله، **المجتمع الديني والمدني**، (سلسلة المعارف الفكرية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان،2001)، ص55

.

[39]- World Development Indicators,2013:CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating (1=low to6=high), http://search.worldbank.org/all ?qterm =raport %20 of% 20

[40]– الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية لإدارة الأعمال**، (دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر،2007)، ص15.

[41]– سليم وشتاتي، خمسون سنة بعد الاستقلال.. اقتصاد الجزائر بين البترول و... الحاويات، بوابة الصحافة الجزائرية، 2013/02/11 على الموقع:

http://www.z-dz.com/z/opinion/5090.html